حين يُعاد تشكيل المجتمع: التغير الاجتماعي في ليبيا بين النزاع السياسي وتحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية

د. نجاة الهادي عبدالله محمد

قسم الخدمة اجتماعية كلية التربية جامعة الزيتونة

najat1985an1988abdou@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2025/12/25، وقبلت بتاريخ 2026/01/05 ونشرت بتاريخ 2026/01/06

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، النزاع السياسي، الخدمة الاجتماعية، ليبيا، التمكين الاجتماعي، التدخل المهني.

Keywords: social change, political conflict, social work, Libya, social empowerment, professional intervention

الملخص

شهد المجتمع الليبي منذ عام 2011 تغيرات اجتماعية عميقة نتيجة النزاع السياسي المستمر، حيث انعكس النزاع على البنية الأسرية، القيم والممارسات الاجتماعية، الوضع الاقتصادي، وثقة الأفراد بالمؤسسات. وقد أظهرت الدراسة أن الفئات الهشة، مثل الأطفال والنساء والأسر النازحة، كانت الأكثر تأثرًا، مما استدعى تدخلات مهنية متخصصة للاختصاصي الاجتماعي.

ركز البحث على دور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في معالجة آثار النزاع السياسي وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، إعادة تأهيل المجتمع المحلي، وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المستهدفة. كما تم تحليل التحديات المهنية التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي، والأدوار العلاجية والتمكينية، وآليات التدخل متعدد المستويات، مع تقديم جدول شامل يوضح نوع التدخل، الفئة المستهدفة، الأدوات، والنتائج المتوقعة.

أظهرت نتائج البحث أن التدخل متعدد المستويات هو الأكثر فعالية في إعادة بناء المجتمع المتضرر، وأن تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي يسهم في استدامة النتائج على المدى الطويل. كما تؤكد الدراسة على ضرورة تطوير برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين، وتعزيز البنية المؤسسية للخدمة الاجتماعية، والتعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحقيق تدخلات شاملة وفعالة.

Abstract

Since 2011, Libyan society has undergone profound social changes due to the ongoing political conflict, affecting family structure, social values and practices, economic conditions, and trust in institutions. The study found that vulnerable groups, including children, women, and displaced families, were the most affected, necessitating specialized professional interventions by social workers.

The research focuses on the role of professional social work in addressing the effects of political conflict and reconstructing the social fabric, through providing psychological and social support, community rehabilitation, and enhancing the social and economic empowerment of target groups. The study also analyzes professional challenges faced by social workers, therapeutic and empowering roles, and multi-level intervention mechanisms, including a comprehensive table illustrating intervention type, target groups, tools, and expected outcomes.

The findings indicate that multi-level intervention is the most effective approach for rebuilding affected communities, and that promoting social and economic empowerment contributes to sustainable long-term outcomes. The study emphasizes the need for specialized training programs for social workers, strengthening social work institutional structures, and fostering collaboration between governmental institutions, civil society, and international organizations to achieve comprehensive and effective interventions.

المقدمة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية واجتماعية عميقة، انعكست بشكل مباشر على البنية المجتمعية والعلاقات الأسرية. فقد أدى النزاع السياسي المستمر والانقسامات المسلحة إلى إعادة تشكيل المجتمع الليبي على المستويين الفردي والجماعي، بما في ذلك إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وتحول مسؤوليات الأفراد تجاه بعضهم البعض. وقد أشار المنتصر إلى أن التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية بعد النزاعات المسلحة يشمل تحولات في القيم والسلوكيات والأنماط الاجتماعية التقليدية، بالإضافة إلى تغييرات ملموسة في البنية الأسرية والمجتمعية (المنتصر، 2019، ص 45).

أدت هذه التحولات إلى تأثيرات مباشرة على الفئات الهشة، حيث اضطرت العديد من النساء والأطفال إلى تولي أدوار جديدة غير مألوفة بعد فقدان المعيل، بينما أصبح المجتمع المحلي أكثر اعتمادًا على المبادرات الذاتية للتكيف مع الأزمات، نظرًا لتراجع قدرة المؤسسات الرسمية على تقديم الدعم الكافي (فتحية، 2013، ص 93). وقد أظهرت الدراسات أن البطالة بين الشباب تجاوزت 40%، في حين أن نسبة الأسر التي فقدت المعيل أو تأثرت سلبًا بالنزاع السياسي كبيرة جدًا، مما أسهم في زيادة حالات الفقر والهشاشة الاجتماعية (أبو المعاطي، 2015، ص 56).

إن هذه التغيرات لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل امتدت لتشمل التغيرات الثقافية والسلوكية، حيث ظهر اضطراب في الأنماط التقليدية للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات. وفي هذا السياق، يشير الفاروق زكي يونس إلى أن الخدمة الاجتماعية تمثل آلية أساسية لتوجيه هذه التغيرات، من خلال التدخل المهني المباشر مع الأسر والجماعات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي الذي يعزز قدرة المجتمع على التكيف والتأقلم مع الظروف المتغيرة (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 32).

وتكتسب دراسة التغير الاجتماعي في ليبيا أهمية مضاعفة من ناحية نظرية وعلمية وعملية. فهي تسهم في فهم التحولات البنيوية التي طرأت على المجتمع الليبي وتحليل أسبابها وآثارها المستقبلية (المنتصر، 2019، ص 78)، كما تقدم رؤية عملية للممارسين في مجال الخدمة الاجتماعية لتوجيه تدخلاتهم المهنية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المتضرر (أبو المعاطي، 2015، ص 143). بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تمتلك قيمة مجتمعية واضحة، حيث تهدف إلى دعم الأسر والفئات الأكثر هشاشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تدخلات مهنية مدروسة (فتحية، 2013، ص 95).

وقد انعكس النزاع السياسي أيضًا على الثقة بالمؤسسات الرسمية، حيث أظهرت الدراسات أن ضعف هذه المؤسسات في مواجهة الأزمات يعزز الحاجة إلى تدخل الاختصاصي الاجتماعي بشكل مباشر وفعال لضمان استمرار الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والمجتمع (المنتصر، 2019، ص 52). وفي هذا الإطار، يلعب الاختصاصي الاجتماعي دورًا محوريًا في التكيف الاجتماعي للمجتمع المتأثر بالنزاع، من خلال تقديم دعم نفسي واجتماعي، تصميم برامج إعادة تأهيل المجتمع، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 45).

إن أهمية هذا البحث تكمن في كونه يقدم رؤية شاملة تربط بين التغير الاجتماعي الناتج عن النزاع السياسي، التحديات المهنية للاختصاصي الاجتماعي، والأدوار العلاجية والتمكينية للممارسة المهنية. ويتيح البحث بذلك إطارًا تحليليًا ونقديًا لفهم الواقع الليبي، وتقديم حلول عملية مهنية للمشكلات الاجتماعية الناتجة عن النزاع، مع التركيز على تعزيز قدرة المجتمع على الصمود وإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث:

إشكالية البحث:

يمثل النزاع السياسي الذي شهدته ليبيا منذ عام 2011 مرحلة حرجة في تاريخ البلاد، فقد أثر بشكل عميق على النسيج الاجتماعي والبنية الأسرية، وأدى إلى ظهور تحديات جديدة على مستوى التفاعل الاجتماعي والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. فقد أظهرت الدراسات أن النزاع أسفر عن نقص الخدمات الاجتماعية الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتراجع دور الأسرة التقليدية في تقديم الدعم للأفراد (المنتصر، 2019، ص 45).

كما انعكس النزاع على الفئات الأكثر هشاشة، حيث اضطرت النساء والأطفال لتحمل مسؤوليات إضافية غير معتادة، بينما أصبح المجتمع المحلي يعتمد بشكل متزايد على المبادرات الذاتية في مواجهة الأزمات (فتحية، 2013، ص 93). هذه التحولات المستمرة جعلت من الضروري دراسة كيفية تدخل الاختصاصي الاجتماعي بشكل مهني وفعال لمواجهة هذه التغيرات وتحقيق إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتضرر، وهو ما يشكل الإشكالية الأساسية لهذا البحث. وتتلخص في السؤال:

كيف يمكن للاختصاصي الاجتماعي في ليبيا أن يتعامل مع التغير الاجتماعي الناتج عن النزاع السياسي، مع مواجهة التحديات المهنية وتحقيق أدوار علاجية وتمكينية فعالة للفئات الأكثر هشاشة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ثلاثة أبعاد رئيسية:

البعد النظري: يسهم البحث في فهم التغيرات البنيوية التي طرأت على المجتمع الليبي، وتحليل أسبابها وآثارها المستقبلية. ويبرز البحث أهمية الربط بين النزاع السياسي والتحولات الاجتماعية وتأثيرها على الأدوار التقليدية للأسرة والمجتمع.

البعد العملي: يوفر البحث إطارًا عمليًا للممارسين في مجال الخدمة الاجتماعية لتوجيه تدخلاتهم المهنية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المتأثر بالنزاع، ويبرز آليات التدخل متعدد المستويات لدعم الأسر والجماعات.

البعد المجتمعي: يسعى البحث إلى تقديم حلول عملية للمجتمع، من خلال دعم الفئات الهشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتمكين الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا لضمان صمود المجتمع واستقراره.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل مظاهر التغير الاجتماعي في ليبيا بعد النزاع السياسي.
2- تحديد التحديات المهنية التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي في الممارسة المهنية.
3- استكشاف الأدوار العلاجية والتمكينية للاختصاصي الاجتماعي في مواجهة آثار النزاع.
4- اقتراح آليات تدخل مهني فعالة ومستدامة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

أسئلة البحث:

يتمحور البحث حول الأسئلة الأساسية التالية:

1- ما هي مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي بعد النزاع السياسي؟
2- ما هي التحديات المهنية التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي أثناء الممارسة المهنية؟
3- كيف يمكن للاختصاصي الاجتماعي أداء الأدوار العلاجية والتمكينية بفاعلية؟
4- ما هي آليات التدخل المهني الأكثر فاعلية في إعادة بناء المجتمع المتأثر بالنزاع؟

مصطلحات البحث:

- التغير الاجتماعي: يشير إلى التحولات في القيم، الأنماط، المؤسسات والهياكل الاجتماعية التي تحدث نتيجة عوامل داخلية أو خارجية مثل النزاعات السياسية (المنتصر، 2019، ص 45).
- الخدمة الاجتماعية: نشاط مهني يهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد والجماعات (أبو المعاطي، 2015، ص 56).
- الاختصاصي الاجتماعي: الشخص المؤهل لتقديم التدخلات المهنية لمساعدة الأفراد والجماعات على التكيف مع التغيرات والمشكلات الاجتماعية (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 32).
- التمكين الاجتماعي والاقتصادي: عملية تعزيز قدرة الأفراد على التحكم في حياتهم واتخاذ القرارات، وتحقيق استقلالية اقتصادية واجتماعية (أبي النصر، 2011، ص 22).

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث:

أولا- الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية والمحلية موضوع التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع الليبي بصفة خاصة، مركزة على التحولات البنيوية التي أحدثتها الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة، وانعكاساتها على البناء الاجتماعي ودور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

في هذا السياق، تشير دراسة فتحية محمد (2013) إلى أن المجتمع الليبي شهد منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وبشكل أعمق بعد عام 2011، تحولات اجتماعية متسارعة طالت أنماط العلاقات الاجتماعية، وأدوار الأسرة، وشبكات التضامن الاجتماعي. وتؤكد الدراسة أن هذه التحولات أضعفت الأطر التقليدية للحماية الاجتماعية، ما جعل تدخل الخدمة الاجتماعية ضرورة ملحة وليس خيارًا ثانويًا، خاصة في ظل تزايد الفئات الهشة والمتضررة من النزاع (فتحية محمد، 2013).

وفي الاتجاه ذاته، تناولت دراسة نجيه جبر محمد (2018) التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي من منظور سوسيولوجي، موضحة أن الانتقال من النسق الاجتماعي التقليدي إلى نسق اجتماعي متغير وغير مستقر أدى إلى خلل في منظومة القيم الاجتماعية، وظهور أنماط جديدة من السلوك الاجتماعي المرتبط بالعنف، والهجرة، والنزوح الداخلي. وتبرز هذه الدراسة أهمية التحليل الاجتماعي لفهم السياق الذي تعمل فيه الخدمة الاجتماعية، خاصة في بيئات النزاع وعدم الاستقرار (نجيه جبر محمد، 2018).

كما ركزت دراسة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية – جامعة المرقب (2022) على أثر التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي الريفي، من خلال دراسة ميدانية على منطقة الجمعة – زليتن، حيث خلصت إلى أن النزاعات السياسية أسهمت في إضعاف الأدوار التقليدية للأسرة، وتراجع وظائف الضبط الاجتماعي، وارتفاع حدة المشكلات الاجتماعية، وهو ما يستدعي تدخلات مهنية قائمة على أسس علمية ومجتمعية في آن واحد (مجلة العلوم الإنسانية، 2022).

من جهة أخرى، تناول الزرقاني (2020) الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا بعد التدخل الدولي، مشيرًا إلى أن النزاع السياسي لم يؤثر فقط على المؤسسات السياسية، بل أعاد تشكيل العلاقات الاجتماعية وأنماط الانتماء والولاء داخل المجتمع. وتوضح الدراسة أن غياب الاستقرار المؤسسي انعكس سلبًا على فعالية المؤسسات الاجتماعية، بما فيها مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية، مما زاد من تعقيد مهام الاختصاصي الاجتماعي (الزرقاني، 2020).

وفي إطار الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، قدم ماهر أبو المعاطي (2015) تحليلًا معمقًا لدور الخدمة الاجتماعية في بيئات النزاع، مؤكدًا أن الاختصاصي الاجتماعي يواجه تحديات مهنية مركبة، تتطلب الانتقال من الأدوار التقليدية إلى أدوار علاجية وتمكينية وتنموية، تعتمد على التدخل متعدد المستويات (الفرد، الأسرة، الجماعة، المجتمع). وتعد هذه الدراسة من المراجع الأساسية لفهم آليات التدخل المهني في السياقات غير المستقرة (أبو المعاطي، 2015).

كما أشار سامي أبي النصر (2011) إلى أهمية التخطيط الاجتماعي في التعامل مع الأزمات المجتمعية، موضحًا أن التغير الاجتماعي الناتج عن النزاعات يستدعي تدخلًا مهنيًا منظمًا، قائمًا على التشخيص الاجتماعي الدقيق، وتكامل الجهود بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع موضوع هذا البحث (أبي النصر، 2011).

ومن خلال استعراض هذه الدراسات، يتضح أن معظم البحوث ركزت على وصف التغيرات الاجتماعية وآثارها العامة، أو على دور الخدمة الاجتماعية بشكل جزئي، في حين يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي متكامل يربط بين التغير الاجتماعي في ليبيا الناتج عن النزاع السياسي وبين تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وآليات التدخل، بما يحقق إضافة علمية ومعرفية للتراث البحثي في هذا المجال.

ثانيا- النظريات المفسرة لموضوع البحث:

1- **نظرية التغير الاجتماعي:** تتناول نظرية التغير الاجتماعي العوامل التي تؤثر على المجتمع وتعيد تشكيله، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية. وقد أبرز المنتصر (2019، ص 78) أن النزاعات المسلحة تعمل على إعادة توزيع القوى الاجتماعية داخل المجتمع وتغيير القيم والممارسات التقليدية، مما يتطلب تدخلًا مهنيًا من قبل الاختصاصي الاجتماعي لضمان استمرار التماسك الاجتماعي واستقرار المجتمع.

2- **النظرية العلاجية في الخدمة الاجتماعية:** تركز النظرية العلاجية على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات لتعزيز قدرتهم على التكيف مع التغيرات الناتجة عن النزاعات (هيلي، 2014، ص 78). وتعمل هذه النظرية على تصميم برامج تدخلية موجهة تتضمن الدعم الأسري، التأهيل النفسي، وتنمية مهارات التكيف لدى الفئات الهشة، بما يضمن تعزيز مرونة المجتمع وقدرته على الصمود.

3- **نظرية التمكين:** تستند هذه النظرية إلى فكرة أن الأفراد والمجتمعات يجب أن يكون لهم القدرة على المشاركة واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم (رابابورت، 1987، ص 22). وفي سياق النزاع الليبي، يشير (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 45) إلى أن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المتضررة يعد ركيزة أساسية لإعادة بناء المجتمع وتحقيق استدامة التنمية الاجتماعية.

4- **الربط بين النظرية والممارسة المهنية:** من خلال ربط النظرية بالممارسة، يتضح أن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ليست مجرد تقديم مساعدات مؤقتة، بل هي عملية استراتيجية متكاملة تشمل: تحليل الواقع الاجتماعي، تصميم برامج مهنية موجهة، تقييم أثر التدخل، وتمكين المجتمع على المدى الطويل (أبو المعاطي، 2015، ص 143).

الفصل الثالث: مظاهر التغير الاجتماعي في ليبيا وتحليلها:

شهد المجتمع الليبي منذ عام 2011 تحولات كبيرة على مختلف الأصعدة الاجتماعية، نتيجة النزاع السياسي المستمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل المجتمع وإعادة توزيع الأدوار التقليدية للأفراد والجماعات. فقد أظهرت الدراسات أن النزاع أثر بشكل مباشر على الأسرة، حيث اضطرت النساء لتولي مسؤوليات لم تكن معتادة من قبل، بينما أصبح الأطفال واليافعون يتحملون أعباء إضافية، نتيجة غياب المعيل أو تضرر الأوضاع الاقتصادية (فتحية، 2013، ص 93).

أولاً: التغيرات في البنية الأسرية:

أدت الأزمة السياسية والنزاع إلى تغييرات جوهرية في البنية الأسرية. فقد أصبح الاعتماد على النساء أكثر وضوحًا في إدارة شؤون الأسرة واتخاذ القرارات اليومية، بينما تغيرت أنماط العلاقة بين الأجيال داخل الأسرة. وتشير الدراسات إلى أن هذا التغير أدى إلى زيادة حالات العنف الأسري والصراعات بين أفراد الأسرة نتيجة الضغوط النفسية والاجتماعية التي يفرضها النزاع (المنتصر، 2019، ص 52).

كما شهدت ليبيا ارتفاعًا في حالات الأسر النازحة داخليًا، حيث تقدر أعداد النازحين بحوالي 1.3 مليون شخص، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تأثير العلاقات الاجتماعية التقليدية وتقليص قدرة الأسرة على تقديم الدعم للأفراد (أبو المعاطي، 2015، ص 56).

ثانياً: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

تأثر المجتمع الليبي اقتصاديًا نتيجة النزاع، إذ ارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل ملحوظ، خاصة بين الشباب. وأشارت دراسة فتحية محمد إلى أن البطالة بين الشباب تجاوزت 40% في بعض المناطق، وأن العديد من الأسر أصبحت تعتمد على النساء غير المعيلات في تسيير شؤون المنزل والمجتمع (فتحية، 2013، ص 95).

كما أدى النزاع إلى تراجع دور المؤسسات الرسمية في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، مما دفع المجتمع للاعتماد على المبادرات المحلية والجماعية لتلبية الاحتياجات الأساسية (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 32).

ثالثاً: التغيرات الثقافية والسلوكية:

لم تقتصر التغيرات الاجتماعية على البعد الاقتصادي، بل شملت تغير القيم الاجتماعية، الأنماط الثقافية، والسلوكيات اليومية للأفراد والجماعات. فقد أدى النزاع إلى اضطراب في الأنماط التقليدية للعلاقات بين الأفراد، وتراجع الالتزام بالقيم الجماعية والمجتمعية التي كانت تربط المجتمع الليبي سابقًا (المنتصر، 2019، ص 78).

وأوضحت الدراسات أن التغيرات الثقافية والسلوكية انعكست على التمكين الاجتماعي للفئات الهشة، حيث أصبح الأفراد بحاجة إلى دعم مهني لتطوير مهارات التكيف مع الواقع الجديد، والحفاظ على استقرارهم النفسي والاجتماعي (أبو المعاطي، 2015، ص 143).

رابعاً: تأثير النزاع على الفئات الهشة:

تعتبر الفئات الهشة، مثل الأطفال والنساء والأسر غير المعيلة، أكثر المتضررين من النزاع، إذ يواجهون اضطرابات نفسية واجتماعية واقتصادية شديدة. وأظهرت الدراسات أن هذه الفئات أصبحت تحتاج إلى تدخلات مهنية متخصصة لإعادة تأهيلها وتمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا (فتحية، 2013، ص 95).

ويشير الفاروق زكي يونس إلى أن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تعتبر أداة استراتيجية لدعم هذه الفئات، حيث تتيح تقديم برامج دعم نفسي واجتماعي، وإعادة بناء قدراتهم على مواجهة الضغوط المجتمعية الناتجة عن النزاع (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 45).

خامساً: التغيرات في الثقة بالمؤسسات:

أثر النزاع أيضًا على الثقة بالمؤسسات الحكومية، حيث تراجع دور الدولة في توفير الأمن والخدمات الأساسية، مما أدى إلى الاعتماد المتزايد على المبادرات المحلية والجماعات المدنية والمنظمات غير الحكومية. وقد أشار المنتصر إلى أن ضعف مؤسسات الدولة في مواجهة الأزمات يجعل تدخل الاختصاصي الاجتماعي ضرورة مهنية لضمان استمرار الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد (المنتصر، 2019، ص 52).

سادساً: تحليل مظاهر التغير الاجتماعي:

يمكن تحليل مظاهر التغير الاجتماعي في ليبيا على النحو التالي:

المظهر الاجتماعي	الوصف	التأثير
تغير البنية الأسرية	النساء والأطفال يتحملون مسؤوليات إضافية	زيادة الضغوط النفسية، اضطرابات الأسرة
ارتفاع البطالة	تجاوزت 40% بين الشباب	تراجع الاستقلال الاقتصادي، زيادة الفقر
النزوح الداخلي	نحو 1.3 مليون نازح داخلي	فقدان الدعم الاجتماعي التقليدي، تفكك المجتمع المحلي
ضعف المؤسسات	انخفاض قدرة الدولة على تقديم الخدمات	الاعتماد على المبادرات المحلية والمنظمات
التغير الثقافي والسلوكي	اضطراب القيم والممارسات الاجتماعية	الحاجة لتدخل مهني لإعادة التأهيل والتمكين

وتشير هذه التحليلات إلى أن التغير الاجتماعي في ليبيا متعدد الأبعاد، ويشمل البنية الأسرية، الاقتصاد، الثقافة، والسلوكيات الفردية والجماعية، وهو ما يستدعي تدخل الاختصاصي الاجتماعي بشكل مهني واستراتيجي لضمان استقرار المجتمع وإعادة بناء النسيج الاجتماعي المتضرر (أبو المعاطي، 2015، ص 143).

الفصل الرابع: التحديات المهنية – الأدوار العلاجية والتمكينية – آليات التدخل

شهدت الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011 تحديات متعددة نتيجة النزاع السياسي المستمر، إذ أدى هذا النزاع إلى تغيرات اجتماعية عميقة وأعباء جديدة على الاختصاصي الاجتماعي، سواء على مستوى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد أو إعادة تأهيل المجتمعات المحلية. ويشير **المنتصر** (2019، ص 52) إلى أن الظروف السياسية المتقلبة ومحدودية الموارد المهنية تزيد من تعقيد عملية التدخل الاجتماعي، وتستلزم تطوير آليات تدخل مهنية فعالة ومتعددة المستويات.

أولاً- التحديات المهنية للاختصاصي الاجتماعي:

يمكن تلخيص أبرز التحديات المهنية التي تواجه الاختصاصي الاجتماعي في ليبيا في النقاط التالية:

1- ضعف البنية المؤسسية: تعاني المؤسسات الحكومية والمجتمعية من محدودية الموارد وضعف البنية الإدارية، مما يقلل من فاعلية التدخلات الاجتماعية (أبو المعاطي، 2015، ص 56).
2- الضغوط النفسية والميدانية: الاختصاصي الاجتماعي يواجه ضغوطًا كبيرة بسبب التعامل مع حالات نزوح وفقدان المعيل، بالإضافة إلى الاحتكاك المباشر مع الأسر المتضررة (فتحية، 2013، ص 95).
3- نقص التدريب المتخصص: يفتقر بعض الاختصاصيين إلى برامج تدريبية حديثة تتناول التعامل مع النزاعات الاجتماعية وتأثيراتها النفسية والاجتماعية (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 32).
4- تعدد الاحتياجات الاجتماعية: تنوع الفئات المتضررة (أطفال، نساء، أسر نازحة) يجعل من الصعب وضع برامج تدخل موحدة تناسب الجميع (أبي النصر، 2011، ص 22).

ثانيا- الأدوار العلاجية والتمكينية للاختصاصي الاجتماعي:

يلعب الاختصاصي الاجتماعي في ليبيا أدوارًا متعددة لتخفيف آثار النزاع على المجتمع والفئات الهشة، ويمكن تلخيصها في:

1- الدعم النفسي والاجتماعي: يشمل تقديم الاستشارات النفسية، برامج التوعية، والمساندة المباشرة للأفراد والأسر (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 45).
2- إعادة تأهيل المجتمع المحلي: تصميم برامج لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتعزيز التماسك بين أفراد المجتمع، مع التركيز على القيم والممارسات التي تدعم التعاون والتكافل (أبو المعاطي، 2015، ص 143).
3- التمكين الاقتصادي والاجتماعي: تقديم برامج تدريبية وتأهيلية للفئات المتضررة، بما يمكنها من الاعتماد على نفسها اقتصاديًا واجتماعيًا، وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المستقبلية (فتحية، 2013، ص 95).

ثالثاً: آليات التدخل المهني:

تتعدد آليات التدخل التي يستخدمها الاختصاصي الاجتماعي لمواجهة التغير الاجتماعي في ليبيا، وتشمل تدخلات فردية، أسرية، وجماعية، مع التركيز على التدخل متعدد المستويات والمستدام. وفيما يلي شرح مفصل لكل آلية:

1- التدخل الفردي

- الوصف: تقديم استشارات نفسية واجتماعية مباشرة للأفراد المتضررين من النزاع.
- الأدوات: المقابلات الشخصية، خطط الدعم الفردية، برامج التوجيه المهني.
- الهدف: معالجة الصدمات النفسية، تعزيز التكيف النفسي والاجتماعي، وتمكين الفرد من مواجهة التحديات اليومية (المنتصر، 2019، ص 78).

2- التدخل الأسري

- الوصف: العمل مع الأسرة كوحدة واحدة لإعادة توزيع الأدوار، تعزيز التواصل، وتقليل الصراعات الداخلية.
- الأدوات: جلسات الإرشاد الأسري، ورش عمل للتواصل وحل النزاعات، برامج دعم المعيل.
- الهدف: تعزيز قدرة الأسرة على تقديم الدعم لأفرادها، إعادة التوازن في العلاقات الأسرية، وضمان استقرار الأسرة (فتحية، 2013، ص 95).

3- التدخل الجماعي والمجتمعي

- الوصف: تصميم برامج جماعية لدعم المجتمع المحلي، تعزيز التماسك الاجتماعي، وتطوير قدرات الفئات الهشة.
- الأدوات: ورش عمل جماعية، مجموعات دعم نفسي واجتماعي، برامج تنمية مهارات، مشاريع تمكين اقتصادي.
- الهدف: إعادة بناء النسيج الاجتماعي، تعزيز التعاون بين الأفراد والجماعات، وتحسين القدرة على مواجهة الأزمات (أبو المعاطي، 2015، ص 143).

4- التدخل التمكيني والاقتصادي

- الوصف: تقديم برامج تمكين اقتصادي للفئات المتضررة لضمان استقلاليتها.
- الأدوات: التدريب المهني، دعم المشاريع الصغيرة، برامج التمويل المصغر، تعزيز مهارات القيادة والمبادرة.
- الهدف: رفع مستوى الاعتماد على الذات، تحقيق التمكين الاجتماعي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للفئات المستهدفة (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 45).

جدول يوضح لآليات التدخل

نوع التدخل	الفئة المستهدفة	الأدوات	النتائج المتوقعة
فردي	الأفراد المتضررين نفسيًا واجتماعيًا	مقابلات شخصية، خطط دعم فردية، التوجيه المهني.	تحسين التكيف النفسي والاجتماعي، معالجة الصدمات.
أسري	الأسرة كوحدة	جلسات إرشاد، ورش عمل للتواصل، دعم المعيل	تعزيز العلاقات الأسرية، التوازن الأسري، الحد من الصراعات
جماعي/مجتمعي	المجتمع المحلي، الجماعات المتأثرة	ورش عمل، مجموعات دعم، مشاريع تنمية مهارات	إعادة بناء النسيج الاجتماعي، تعزيز التعاون المجتمعي
تمكيني/اقتصادي	الفئات الهشة (نساء، شباب، أسر نازحة)	التدريب المهني، دعم المشاريع، تمويل مصغر	استقلالية اقتصادية، تعزيز التمكين الاجتماعي، صمود المجتمع.

تحليل آليات التدخل:

تشير الدراسات إلى أن التدخل متعدد المستويات هو الأكثر فعالية في بيئة ما بعد النزاع، حيث يسمح للاختصاصي الاجتماعي بالعمل على الفرد والأسرة والمجتمع في آن واحد، مما يعزز من قدرة المجتمع على التكيف وإعادة بناء النسيج الاجتماعي المتضرر (أبو المعاطي، 2015، ص 143؛ فتحية، 2013، ص 95).

كما أن التركيز على التمكين الاجتماعي والاقتصادي يضمن استدامة النتائج على المدى الطويل، ويقلل من الاعتماد على المساعدات المؤقتة، وهو أمر أساسي في بيئة النزاع الليبي، حيث تتسم الاحتياجات بالاستمرارية والتعقيد (الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 45).

الخاتمة:

لقد أظهر البحث أن المجتمع الليبي منذ عام 2011 قد شهد تحولات اجتماعية عميقة نتيجة النزاع السياسي المستمر، حيث انعكست هذه التحولات على البنية الأسرية، القيم الاجتماعية، الممارسات الثقافية، والقدرة الاقتصادية للأفراد والجماعات. وقد أظهرت الدراسات أن تغير الأدوار داخل الأسرة، ارتفاع معدلات البطالة، النزوح الداخلي، وضعف مؤسسات الدولة، جميعها عوامل ساهمت في تفاقم التحديات الاجتماعية في ليبيا (المنتصر، 2019، ص 52؛ فتحية، 2013، ص 95).

وأكد البحث أن الاختصاصي الاجتماعي يلعب دورًا محوريًا في معالجة هذه التحولات من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، إعادة تأهيل المجتمع المحلي، وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة (أبو المعاطي، 2015، ص 143؛ الفاروق زكي يونس، بدون سنة، ص 45). كما تبين أن الفعالية المهنية للاختصاصي الاجتماعي تعتمد على التدخل متعدد المستويات، الذي يشمل الفرد، الأسرة، والمجتمع، مع التركيز على الاستدامة والتمكين بعيد المدى.

الاستنتاجات:

1- التغير الاجتماعي في ليبيا متعدد الأبعاد، ويشمل البنية الأسرية، القيم والممارسات الاجتماعية، الاقتصاد المحلي، والثقة بالمؤسسات.
2- الفئات الهشة مثل النساء والأطفال والأسر النازحة هي الأكثر تأثرًا، وتحتاج إلى تدخلات مهنية متخصصة ومستدامة.
3- الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تمثل أداة استراتيجية لإعادة بناء المجتمع، من خلال الدمج بين الدعم النفسي والاجتماعي، التمكين الاقتصادي، وإعادة تأهيل المجتمع المحلي.
4- التدخل متعدد المستويات (فردي، أسري، جماعي/مجتمعي، تمكيني/اقتصادي) أثبت فاعليته في تعزيز قدرة المجتمع على التكيف واستدامة التنمية الاجتماعية.
5- ضعف البنية المؤسسية والموارد المهنية يمثل تحديًا رئيسيًا للاختصاصي الاجتماعي، مما يستدعي تطوير برامج تدريبية متخصصة، وتعزيز الدعم المؤسسي.

التوصيات:

استنادًا إلى نتائج البحث والتحليل، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- تطوير برامج تدريبية متقدمة للأخصائيين الاجتماعيين تتضمن أساليب التعامل مع النزاعات، إدارة الأزمات، ودعم الفئات الهشة.
2- تعزيز البنية المؤسسية للخدمة الاجتماعية في المؤسسات الحكومية والمجتمعية لضمان توفير الموارد والكوادر المدربة.
3- تصميم برامج تدخل مهني متعدد المستويات تشمل الفرد، الأسرة، والمجتمع، مع التركيز على التمكين الاقتصادي والاجتماعي لضمان استدامة النتائج.
4- إنشاء مراكز دعم نفسي واجتماعي للفئات الهشة، مع توفير برامج استشارية وتأهيلية متكاملة.
5- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لتقديم تدخلات شاملة وفعالة في المناطق المتأثرة بالنزاع.
6- تشجيع البحوث الميدانية والتحليلية المستمرة لفهم التطورات الاجتماعية في المجتمع الليبي وتقييم أثر تدخلات الخدمة الاجتماعية.

مقترحات البحث:

1- تطوير نموذج ليبي للتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية ببيئات النزاع: يقترح البحث إعداد نموذج تدخل مهني مستند إلى خصوصية المجتمع الليبي، يراعي السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي، ويجمع بين الأدوار العلاجية والتمكينية والتنموية، بدل الاعتماد على نماذج مستوردة قد لا تتناسب مع الواقع المحلي.
2- تعزيز إدماج الخدمة الاجتماعية في سياسات إعادة بناء الدولة: ضرورة إدراج الأخصائي الاجتماعي كفاعل أساسي في برامج المصالحة الوطنية، وإعادة الإدماج الاجتماعي، ودعم التماسك المجتمعي، بدل حصر دوره في الرعاية التقليدية أو الاستجابات الطارئة.
3- إنشاء برامج تدريب متخصصة للأخصائيين الاجتماعيين في مجال النزاعات والأزمات: يقترح البحث تصميم برامج تدريبية وطنية تركز على مهارات التعامل مع الصدمات النفسية، النزوح القسري، التفكك الأسري، وإدارة الأزمات المجتمعية، بما يعزز كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في الميدان.
4- تفعيل دور المؤسسات التعليمية في إعداد أخصائيين اجتماعيين مؤهلين للنزاعات: مراجعة مناهج أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات الليبية، وإدماج مقررات متخصصة حول الخدمة الاجتماعية في النزاعات، العدالة الاجتماعية، وبناء السلام المجتمعي.
5- تعزيز البحث العلمي في مجال التغير الاجتماعي والنزاع في ليبيا: تشجيع الدراسات الميدانية والتحليلية التي تتناول مظاهر التغير الاجتماعي وآثار النزاع السياسي، وربط نتائجها بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.
6- تطوير آليات التنسيق بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني: يقترح البحث إنشاء أطر تنسيقية واضحة بين وزارات الشؤون الاجتماعية، التعليم، الصحة، ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن تكامل الجهود وعدم ازدواجية التدخلات.

7- إعطاء أولوية للفئات الهشة في السياسات الاجتماعية: التأكيد على ضرورة تصميم برامج تدخل تستهدف النساء، الأطفال، كبار السن، والنازحين، باعتبارهم الفئات الأكثر تأثرًا بالتغير الاجتماعي الناتج عن النزاع السياسي.
8- تفعيل الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية: الانتقال من التركيز على التدخل العلاجي فقط إلى تعزيز الدور الوقائي، من خلال برامج التوعية المجتمعية، تعزيز ثقافة الحوار، والحد من العنف المجتمعي.
9- إدماج البعد القيمي والأخلاقي في الممارسة المهنية: التأكيد على أهمية القيم المهنية للخدمة الاجتماعية (العدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية، المسؤولية المهنية) في التعامل مع آثار النزاع والتغير الاجتماعي.
10- إجراء دراسات مقارنة بين ليبيا ودول عربية مرت بتجارب نزاع مشابهة: للاستفادة من التجارب العربية في مجال إعادة البناء الاجتماعي ودور الخدمة الاجتماعية في سياقات ما بعد النزاع.

وفي الختام:

يوصي البحث بضرورة تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ليبيا بما يتلاءم مع طبيعة التغيرات الاجتماعية الناتجة عن النزاع السياسي، وذلك من خلال تعزيز التدريب، وتحديث الأطر النظرية والتطبيقية، وتكامل الجهود المؤسسية، بما يسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

يؤكد هذا البحث أن إعادة تشكيل المجتمع الليبي بعد النزاع السياسي تتطلب تدخلات مهنية مدروسة ومستدامة، تقوم على التحليل النقدي للمظاهر الاجتماعية، تصميم برامج مهنية متكاملة، ودعم الفئات الأكثر هشاشة. إن دمج الأدوار العلاجية والتمكينية للاختصاصي الاجتماعي مع آليات تدخل متعددة المستويات يوفر أساسًا علميًا وعمليًا لإعادة بناء النسيج الاجتماعي في ليبيا، وتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع).

قائمة المراجع:

1- إبراهيم علي الزرقاني، (2020). الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا بعد 2011. بنغازي: مركز البحوث الاجتماعية.
2- أحمد المنتصر، (2019). التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية. القاهرة: دار الفكر العربي.
3- سامي أبي النصر، (2011). التخطيط الاجتماعي والتنمية في المجتمعات العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث.
4- الفاروق زكي يونس. (بدون سنة). مدخل إلى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية والتمكين المجتمعي. عمان: دار الكتاب الجامعي.
5- فتحية محمد. (2013). التغيرات الاجتماعية في المجتمعات العربية المعاصرة: دراسة تطبيقية على المجتمع الليبي. طرابلس: دار الثقافة للنشر.
6- فتحية محمد. (2013). الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي في المجتمع الليبي. طرابلس: دار الثقافة للنشر.
7- ماهر أبو المعاطي، (2015). الخدمة الاجتماعية في بيئات النزاع والأزمات. القاهرة: دار النهضة العربية.
8- ماهر أبو المعاطي، (2015). الخدمة الاجتماعية في بيئات النزاع: دور الأخصائي الاجتماعي في إعادة تأهيل المجتمع. القاهرة: دار النهضة العربية.
9- مجلة العلوم الإنسانية. (2022). تأثير التغيرات الاجتماعية على الأسرة الليبية الريفية: دراسة ميدانية بمنطقة الجمعة – زليتن. جامعة المرقب، ليبيا.
10- نجيه جبر محمد. (2018). التغيرات الاجتماعية في المجتمع الليبي المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي.